

**حزب السلامة الوطني ودوره السياسي في تركيا 1972-1980**

أ.م. د. عماد نعمة العبادي

كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية

**Selamet Party and its political role in Turkey 1980 1972****Dr.assi.prof Emad Neamha Alabadi****College Of Basic Education - Al-Mustansirya University**Email: [emadalabadi10121961@gmail.com](mailto:emadalabadi10121961@gmail.com)**Abstract**

The National Milli Selamet Partisi, founded by Necmettin Erbakan on October 11, 1972, is considered one of the most important and prominent parties with an Islamic orientation, which had a prominent role in the internal political life in Turkey in the seventies of the last century, after obtaining wide popularity from different groups of the Turkish people, due to its proposals. It was built on a return to the Islamic values and customs of the Turkish people and respect for human rights and freedom. That is why the topic dealing with the establishment of the National Milli Selamet Partisi was chosen, after the repercussions of the military coup in 1971, and then its participation in the 1973 elections and its participation in successive coalition governments with the People's Republic Party in 1973 and 1978, and with the Justice Party in 1974 and 1977, leading to general elections. 1979, where he won (19) seats, but did not participate in the government that Süleyman Demirel formed from his party members. Despite this, the National Milli Selamet Partisi supported that government that did not succeed in dealing with the country's economic and political crises and the occurrence of violence and chaos, which necessitated the invocation of the army in 1980, who took advantage of these conditions to carry out a military coup that overthrew the government, and in the presence of all political parties including the National Milli Selamet Partisi, and the arrest Its leader, Necmettin Erbakan, was placed in prison after being accused of using religion as the party's leader. With this, the work and activity of the National Milli Selamet Partisi ended in the political arena in Turkey.

**Opening words:** Selamet Partisi, Erbakan, coalition, elections.

**الملخص**

يعد حزب السلامة الوطني الذي اسسه نجم الدين اربكان في 11 تشرين الاول 1972 من اهم وأبرز الأحزاب ذات التوجه الاسلامي والذي كان له دور بارز في الحياة السياسية الداخلية في تركيا في سبعينيات القرن الماضي، بعد حصوله على شعبية واسعة من فئات الشعب التركي المختلفة، بسبب طروحاته التي بنيت على العودة للقيم والعادات الاسلامية التي تحلى بها الشعب التركي واحترام حقوق الانسان وحرية. لهذا تم اختيار الموضوع الذي يتناول تأسيس ونشأة حزب السلامة الوطني، بعد تداعيات الانقلاب العسكري عام 1971 ومن ثم اشتراكه في انتخابات عام 1973 ومشاركته في الحكومات الائتلافية المتعاقبة مع حزب الشعب الجمهوري في عام 1973 و 1978، ومع حزب العدالة عام 1974 و 1977 وصولاً الى انتخابات عام 1979 حيث حصل فيها على (19) مقعداً لكنه لم يشارك في الحكومة التي شكلها سليمان ديميرل من أعضاء حزبه. ورغم ذلك فقد دعم حزب السلامة الوطني تلك الحكومة التي لم تنجح في معالجة أزمات البلاد الاقتصادية والسياسية وقيام اعمال العنف والفوضى، مما استوجب الاستجداد بالجيش عام 1980، الذي استغل تلك الاوضاع للقيام بانقلاب عسكري اطاح بالحكومة، وبحظر جميع الاحزاب السياسية ومنها حزب السلامة الوطني، واعتقال زعيمه نجم الدين اربكان وايداعه في السجن بعد اتهامه باستغلال الدين بصفته زعيماً للحزب. وبهذا انتهى عمل ونشاط حزب السلامة الوطني في الساحة السياسية في تركيا.

**الكلمات المفتاحية:** حزب السلامة، اربكان، ائتلاف، انتخابات.

## المقدمة

كان لنهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 بداية التوجه نحو التعددية الحزبية في تركيا، بعد أن شهدت البلاد منذ قيام الجمهورية التركية في 29 تشرين الأول 1923 حكم الحزب الواحد، الذي شكله مصطفى كمال اتاتورك ألا وهو حزب الشعب الجمهوري .

كان لهذا التحول الديمقراطي الذي سمحت به الحكومة التركية، نتيجة لعوامل كثيرة داخلية وخارجية<sup>(1476)</sup>. منها ظهور الطبقة البرجوازية في المجتمع التركي، وبروز مكانتها مما دفعها للمطالبة بأن يكون لها دور في تسيير أمور الدولة، والمساهمة الفاعلة فيها خصوصاً بعد أن كانت الطبقة البيروقراطية ذات التوجه الغربي مهيمنة عليها. لذا بدأت الطبقة البرجوازية تدعو وتطالب بالتعددية الحزبية في البلاد. في حين أن العوامل الخارجية تمثلت بالتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي حول محاولة تخلي تركيا عن حيادها، وزجها للإعلان عن انحيازها لأحد الطرفين المتصارعين. وكانت الضغوط الغربية ومطالبة تركيا بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي واضحة جداً في تلك المدة. فضلاً عن انهيار وفشل نظام الحزب الواحد الذي كان متبعاً في كل من إيطاليا وألمانيا. ومن ثم محاولة الساسة الأتراك لإظهار قناعتهم بالتعددية الحزبية والديمقراطية أمام الدول الأخرى.

## تمهيد

أعلن في 19 أيار 1945 وعلى لسان رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو<sup>(1477)</sup>، تبني تركيا لنظام التعددية الحزبية، الذي وعد بالعمل على تعزيز الديمقراطية في البلاد<sup>(1478)</sup>. ومن هنا بدأ تشكيل الأحزاب السياسية ذات التوجهات المختلفة<sup>(1479)</sup>. وبموجب دستور عام 1961 الذي ضم (57) مادة أساسية، تم الإشارة فيه، في الباب الرابع وتحديداً في المادة (56) منه، إلى أهمية تأسيس الأحزاب السياسية، باعتبارها إحدى عناصر الحياة السياسية الديمقراطية. وأن جميع المواطنين يملكون حق تأسيس الأحزاب والانضمام إليها والخروج منها دون إذن مسبق من الحكومة<sup>(1480)</sup>.

<sup>(1476)</sup> وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي 1960-1980، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988، ص30.

<sup>(1477)</sup> ولد عام 1884 تخرج من الاكاديمية العسكرية عام 1906، وانضم إلى لجنة الاتحاد والترقي في ادرنة عام 1907 وكان من المقربين من انور باشا. عمل رئيساً للأركان تحت قيادة مصطفى كمال باشا على الجبهة الشرقية عام 1916. ثم عمل مع الحركة الوطنية وترأس البعثة التركية لمفاوضات مؤتمر لوزان. أول رئيس حكومة للجمهورية 1923-1924. عين مجدداً ما بين 1925-1937. شغل منصب رئاسة الجمهورية 1938-1950 بعد وفاة مصطفى كمال اتاتورك. عمل على بقاء تركيا على الحياد في الحرب العالمية الثانية. سمح بالتعددية الحزبية بعد عام 1945. شغل منصب رئيس الوزراء مجدداً 1961-1965. ثم قائداً للمعارضة 1965-1971. استقال من حزب الشعب الجمهوري عام 1972. توفي في 25 كانون الأول 1973 عن عمر يناهز 90 عاماً. اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بنغازي، 2013، ص519-520؛ علاء طه ياسين، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا 1884-1973، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006؛

Encyclopedia Britanica.vol.15, chicago, 1973, p.p189-190 Turkiya Ancsiklpedisi. Gilt3. Ankara, 1970, s.s612-620.

<sup>(1478)</sup> وصال نجيب العزاوي، المصدر السابق، ص31.

<sup>(1479)</sup> تأسست عدة أحزاب بعد الموافقة على تشكيلها. ففي 18 تموز 1945 تأسس حزب النهضة القومي Milli Kalkinma. وفي كانون الأول 1946 تم الاعلان عن تشكيل الحزب الديمقراطي Demokart partisi.

<sup>(1480)</sup> أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989، ص189. وللمزيد من المعلومات عن مواد الدستور ينظر: الموسوعة العربية للدراسات العالمية، الجمهورية العربية المتحدة، مجلس الأمة الإدارية العامة للتشريع والفتوى، القاهرة، 1966، ص761؛

أما المادة (57) من الدستور المذكور، فقد اشارت إلى وجوب أن تكون برامج ونشاطات الأحزاب السياسية مطابقة لمبادئ الجمهورية الديمقراطية والعلمانية. وتتطابق مع اعتبار الدولة اقليماً وشعباً واحداً لا يتجزأ، ولا مكان للأحزاب التي تخالف ذلك<sup>(1481)</sup>. تم اعتماد نظام التمثيل النسبي باعتباره نظاماً جديداً، والذي نص على حرمان الاحزاب السياسية من المشاركة في الانتخابات، ما لم تنظم نفسها في (15) ولاية على أقل تقدير. وفي حالة حصولها على أقل من 10% من أصوات الناخبين فحينئذ لا يسمح لها بالاستمرار في التنافس مع الأحزاب الأخرى<sup>(1482)</sup>.

#### أولاً: تأسيس حزب السلامة الوطني

في كانون الثاني عام 1961 صدرت الموافقات الرسمية بتشكيل الاحزاب وتم دعوتها للتسجيل في 15 شباط من نفس العام. فتقدم (11) حزباً<sup>(1483)</sup> للتسجيل والمشاركة في الانتخابات<sup>(1484)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن دستور عام 1961 كان قد سمح بممارسة الحريات المدنية، وتشكيل الجماعات الإسلامية. وهنا بدأ بروز نجم الدين أربكان<sup>(1485)</sup> بالعمل وبقوة مع قادة العمل الإسلامي لترسيخ وتشكيل اللجنة الأولى للإسلام السياسي في تركيا، وذلك بالشروع بتأسيس حزب النظام الوطني<sup>(1486)</sup> 1970-1971 والذي لم يستمر سوى تسعة أشهر بعد أن قامت الحكومة برفع دعوى ضد الحزب في نيسان 1971 أمام محكمة أمن الدولة العليا، التي أصدرت قرارها بحل الحزب ومصادرة أمواله وممتلكاته بعد ادانته بانتهاك الدستور التركي ومعاداته للعلمانية<sup>(1487)</sup> ومحاولة الغائها، ودعوته لإقامة دولة إسلامية والعمل ضد مبادئ اتاتورك<sup>(1488)</sup>.

Turkiye Cuhariyeti Anayasasi 1961, Kurucu mecliste Kabul tarihi 27/5/1961 halkoyuna sunulmak uzere tasaribib resmi Gazeteile.

<sup>(1481)</sup> يسرى محمد عبيد حمزة، تركيا والمجموعة الاقتصادية الاوروبية دراسة تاريخية في مسيرة الانضمام 1960-1980، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، 2019، ص319.

<sup>(1482)</sup> للمزيد من التفاصيل عن الأحزاب في تركيا ينظر: أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980.

<sup>(1483)</sup> من أبرز تلك الأحزاب، حزب العدالة، حزب تركيا الجديدة، حزب العمل التركي، حزب الحركة القومية، حزب الثقة الجمهوري (القومي)، حزب الوحدة التركي وغيرها من الأحزاب الأخرى.

<sup>(1484)</sup> Wiker walter, The Turkish Revolution 1960-1961 Aspect of Military Politics, The Brood is Situation, Washington, 1963, p.p83-84.

<sup>(1485)</sup> من مواليد مدينة قونية عام 1926 اكمل دراسته في الهندسة من الجامعة التركية وواصل دراسته العليا في المانيا واستقر فيها حتى عام 1969. شارك في الانتخابات التي جرت عام 1969 كمرشح مستقل واستطاع الفوز فيها. شغل منصب نائب لرئيس الوزراء في الحكومات الائتلافية التي تشكلت بعد أن تحالف حزبه معها في الاعوام 1974، 1975، 1977. اعتقل بعد قيام الانقلاب العسكري عام 1980 وبعد الافراج عنه شكل حزب الرفاه الذي اشترك في انتخابات عام 1995. وانضم إلى الائتلاف الحكومي مع حزب الطريق القويم (الصحيح) بزعامة تانسو تشيلر. للمزيد ينظر: جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص51؛

Turkey Alamane 1979 Turkish Daily News Publication, Ankara, 1979, p.1343.

<sup>(1486)</sup> تأسس الحزب في 26 كانون الثاني 1970 على يد نجم الدين أربكان مع نخبة من الإسلاميين اعتمد على الشريعة الإسلامية في سياسته، عقد مؤتمره الأول في شباط 1970 في انقرة ثم ما لبث أن أسس فروعاً له في مختلف المدن التركية واستقطب طلاب المعاهد الدينية. دعا إلى تفعيل الدستور والسماح بإشاعة الأفكار الإسلامية بحرية تامة. وقف العلمانيون بوجه الحزب ومبادئه وشعاراته واستمر بعمله السياسي حتى صدور قرار المحكمة الدستورية بحل الحزب وحظر نشاطاته وتوجيه ائذار له من قبل قائد الجيش في 21 آذار 1971 بتهمة أن عمل ونشاط الحزب يتعارضان مع العلمانية المطبقة في تركيا. للمزيد ينظر: أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص81.

<sup>(1487)</sup> علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010، ص113.

<sup>(1488)</sup> منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة إلى الحداثة من اتاتورك إلى اردوغان، دار الكتاب العربي، ط1، دمشق، 2013، ص132.

كان من ضمن قرار محكمة أمن الدولة العليا اصدار ما يسمى بالعزل السياسي، لكل عضو من اعضاء حزب النظام الوطني لمدة خمس سنوات، والحظر عليهم بتأسيس حزب آخر، وعدم السماح لهم بخوض الانتخابات<sup>(1489)</sup>. مما دفع نجم الدين أربكان إلى التخلي عن قيادة الحزب الجديد الذي كان ينوي تأسيسه بصورة رسمية، لتفادي الاصطدام مع الجيش والقوى العلمانية وتلافياً لمصير حزب النظام الوطني الذي أسسه سابقاً، وعدم لفت الانتظار إليه<sup>(1490)</sup> كل تلك الأسباب دفعت نجم الدين أربكان إلى تكليف زملائه من الذين لم يشملهم قرار المحكمة بالعزل السياسي بتأسيس حزب جديد تحت مسمى السلامة الوطني (Milli Selamet Partisi) في 11 تشرين الأول عام 1972.

قدم كل من عبد الكريم دوغر مدير شركة الأروت وتورهان أكيول وهو احد رجال الاعمال، والمحامي سليمان عارف أمرة الذي كان أحد الناشطين في حزب العدالة سابقاً، طلباً لتسجيل الحزب بشكل رسمي<sup>(1491)</sup>. والذي أخذ على عاتقه مسؤولية النهوض بالحزب. فضلاً عن تسعة عشر شخصاً من الذين كانوا يعملون في مهن مختلفة، فمنهم الطبيب والمهندس والمحامي، فضلاً عن بعض الضباط المتقاعدين ورجال اقتصاد وتجار ورجال دين<sup>(1492)</sup>.

كان اختيار وقت الاعلان عن الحزب والحصول على الموافقة بالعمل السياسي، يعود إلى آثار وتداعيات الانقلاب الذي حدث في تركيا في 12 آذار 1971. والتي بدأت تتلاشى شيئاً فشيئاً. مما سمح بقبول حزب اسلامي للعمل في البلاد والذي مثله حزب السلامة الوطني بطرح نفسه في الساحة السياسية التركية، خصوصاً بعد تصاعد وتيرة المشكلة القبرصية. فضلاً عن التنافس والصراع بين العسكريين والمدنيين. مما دفع بقيادة الانقلاب بالموافقة الى تشكيل الحزب لأضعاف حزب العدالة<sup>(1493)</sup>.

ولابد من الإشارة إلى أن القاعدة الرئيسية لحزب السلامة الوطني في أيامه الأولى، كانت متنوعة. حيث ضمت قوى سياسية واجتماعية، وبعض العناصر الدينية المدعومة من الوجهاء والأشراف المحليين وملاك الأراضي ورجال الاعمال. وهنا يجب عدم اغفال دور الحرفيين والصناع الذين كانوا متواجدين في المدن الصغيرة، والذين شكلوا قاعدة الحزب الشعبية. لكنهم عانوا من التهميش بعد أن استلم حزب العدالة السلطة الذي اعتمد في حكمه على رجال الاعمال والصناعيين المتواجدين في المدن الكبرى وخصوصاً مدينة استانبول. فكان من غير الممكن التوفيق بين مصالح الطرفين التي كانت في كثير من الأحيان يشوبها التقاطع. أما الفلاحون النازحون من الريف إلى المدينة والذين كانوا يواجهون مشاكل عديدة في استقرارهم في المدن التركية. فقد باتوا هم ايضاً ضمن الفئة المستهدفة للحزب والتي اصبحت أحد مرتكزاته البشرية التي اعتمد عليها في مسيرته. ويجب عدم نسيان استقطاب شريحة الموظفين الاتراك إليه<sup>(1494)</sup>.

يتضح مما سبق أن حزب السلامة الوطني ومنذ تأسيسه في الايام الأولى قد استقطب الشرائح الاجتماعية المهمشة والتي تمثلت بالحرفيين وصغار التجار والمقاولين والبرجوازية الصغيرة وبعض المثقفين الذين كانوا ينادون بالمبادئ والايديولوجيا<sup>(1495)</sup>.

(1489) منصور عبد الحكيم، المصدر السابق، ص132.

(1490) تركز الكسان، حزب السلامة الوطني في تركيا، في كتاب الإسلام والسياسة في الشرق الأوسط الحديث، بغداد، 1984، ص127.

(1491) كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة صراع الإسلام والعلمانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص2009.

(1492) صباح الدين اوجار، أربكان والرفاه الإسلامي، ترجمة: الصفصافي، أحمد المرسي، التراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص131.

(1493) كمال حبيب، المصدر السابق، ص109.

(1494) علي محافظة، تركيا بين الكمالية والأردوغانية 1919-2014، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 2015، ص108.

(1495) طلال يونس الجليلي، العنف السياسي في تركيا بين التنظيمات الإسلامية والحركة الدينية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسية رقم (36)؛ رعد عبد الجليل مصطفى، العنف السياسي في تركيا دراسة في الأسباب الظاهرة، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسية رقم (123).

وبعبارة أخرى أصبح الشباب المثقف هم عماد الحزب في المدن وتأييد الفلاحين له في الريف بنسبة كبيرة<sup>(1496)</sup>. وهذا ما تميز به حزب السلامة الوطني عن بقية الاحزاب التركية الأخرى في عقد السبعينيات من القرن الماضي. ومن الجدير بالذكر أن الاعضاء الذين كلفوا بتأسيس حزب السلامة الوطني كانوا قد اختلفوا بين مؤيد ومعارض لتشكيله في بادئ الأمر. وظهرت وجهتا نظر بخصوص ذلك، الأولى أكدت على ضرورة تشكيل الحزب تماشياً مع التأييد الشعبي تجاه تلك الخطوة. في حين أن وجهة النظر الثانية كانت قد بينت أن الأزمة السياسية في البلاد لم تنته بعد وخصوصاً تأثيرات الأحزاب الرئيسية والتي ربما تلحق الضرر بالحزب الجديد. وقد جاء هذا الموقف واضحاً على لسان أحد مؤسسي الحزب سليمان عارف امرة في خطاب له، جاء فيه: "لقد توالى مطالب الشعب بتأسيس حزب جديد عقب اغلاق حزب النظام الوطني، وكان بعض اصدقائنا يودون ذلك ايضاً إلا أنني كنت أعارض ذلك لأنني كنت أرى أن الوقت لم يكن قد حان بعد. وفي النهاية انتهت المحكمة الدستورية وهدأت العاصفة فأجتمع أهل الحل والعقد ورأوا أنه لا حاجة لتأجيل تأسيس الحزب الجديد وقرروا تأسيس هذا الحزب الذي أنا رئيسه"<sup>(1497)</sup>. ويجب التنويه إلى أن اعلان تشكيل حزب السلامة الوطني كان قد حظي بتأييد واسع من جميع اعضاء حزب النظام الوطني الذي تم حله في نيسان عام 1971 الذي كان برئاسة نجم الدين أربكان<sup>(1498)</sup>.

#### أ: انعقاد المؤتمر الأول للحزب وأهم ظروفه

في بداية عام 1973 استطاع حزب السلامة الوطني ان يعقد مؤتمره الأول، والذي تم فيه انتخاب سليمان عارف امرة لمنصب رئيس الحزب. فضلاً عن إقرار السياسة العامة للحزب والتصويت على النظام الداخلي. ومناقشة برنامج الحزب ومواقفه من القضايا الداخلية والخارجية. فمثلاً أشار رئيس الحزب سليمان عارف امرة في كلمة له في المؤتمر المذكور: "أن من مهام الدولة تهيئة المناخ اللازم لتنمية الفرد مادياً ومعنوياً، وأن حزب السلامة الوطني يتفق مع ذلك الاتزان في حركة التنمية المادية والمعنوية". لكنه انتقد الأحزاب اليسارية الليبرالية التي وصفها "بأنها اهتمت بالتنمية المادية واهملت الجانب المعنوي وأنها بعيدة عن تلبية احتياجات الوطن وانهما لم يقوما باللائم نحو التنمية المعنوية والاخلاقية التي نص عليها الدستور"<sup>(1499)</sup>. اعتمد حزب السلامة الوطني في الايديولوجية التي تبناها على أسس خمسة هي<sup>(1500)</sup>:

- السلام والأمن في الداخل.
- النهضة الاخلاقية.
- النهضة المادية.
- امتزاج الأمة بدولة تركيا من جديد.
- الوحدة الوطنية.

ويبدو أن حزب السلامة الوطني قد اعتبر أن التطور الأخلاقي لا يقل أهمية عن التطور المادي. ولهذا ذهب إلى تبني آراء وأفكار كانت بمجملها تهدف إلى الوصول إلى مجتمع مستقيم يضمن حرية الاعتقاد ورفض العلمانية التي كانت الوسيلة الأهم في

<sup>(1496)</sup> منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2012، ص50.  
<sup>(1497)</sup> نقلاً عن: المصدر نفسه، ص49.

<sup>(1498)</sup> Johon chipman, internal and Exernal challenge, Atlantic for international Affairs, London and New York, 1988, p34.

<sup>(1499)</sup> مقتبس عن: طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة دراسة في الفكر والممارسة، القاهرة، 2001، ص99.  
<sup>(1500)</sup> للمزيد عن المنهاج والنظام الداخلي لحزب السلامة الوطني ينظر: النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني التركي، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة (المنحل)، بغداد، د.ت.

الوقوف بوجه المعتقدات الدينية ومن ثم محاولة قمعها. واعتبر أن المعتقدات الدينية هي جزء لا يتجزأ من حرية التفكير من وجهة نظر الحزب<sup>(1501)</sup>.

ويذكر أن حزب السلامة الوطني، كان قد اثنى على المعتقدات التاريخية والدينية التي توارثها الشعب التركي. ولهذا نجد أن مؤسس الحزب نجم الدين أربكان أكد وفي أكثر من مناسبة "أن مبدأ حزب السلامة الوطني يقوم على الأخلاق أولاً. ولهذا فإن ما نريد أن نصلحه هو غرس القيم المعنوية وذلك بتأسيس نهضة اجتماعية"<sup>(1502)</sup>. ويتضح من هذا القول أن الأخلاق في نظر حزب السلامة الوطني تعدّ عماد المجتمع التركي الذي يستهدفه الحزب لأشاعتها بين الجماهير.

وفي نفس السياق دعا الحزب إلى أهمية الرجوع إلى القيم والعادات الإسلامية التي يتحلى بها الشعب التركي. ورأى أن العودة إليها هو الطريق السليم لنهضة تركيا<sup>(1503)</sup>. والتخلي عن التقاليد الغربية التي كانت بنظر الحزب (مفسدة للأخلاق) وبالتالي فهي سوف تلحق الضرر بالبلاد<sup>(1504)</sup>. وحث على الاعتماد على ثقافة الشعب التركي المتوارثة عبر تاريخه الطويل.

كما أكد الحزب كذلك على احترام حقوق الإنسان وحرية. حيث جاء ذلك على لسان نجم الدين أربكان بتصريح له "أن الدين معتقد أساسي ونظام فكري للأفراد وهذا يعني الاعتراف بحق الحرية والوجود والاعتراف بحقوق المعتقد للفرد"<sup>(1505)</sup> واعتبر في كلامه أن أي مساس بتلك الحريات وحجبها عنه تعدّ منقصة للدستور التركي ومبادئه. ومن الجدير بالذكر أنه في عام 1974 حينما ائتلف حزب السلامة الوطني مع حزب الشعب الجمهوري، طالب سليمان عارف أمرة بولنت اجاويد<sup>(1506)</sup> رئيس الوزراء في حينها بالالتزام بالدستور الذي يحض على "الأخلاق والمعنويات" إلا أنه رأى ان هذا الطلب يتعارض مع العلمانية. مما دعا سليمان عارف أمرة إلى اخراج نسخة من الدستور التركي، وأشار إلى البند الثالث في احدى مواده "أن الدولة تعلم الأخلاق والمعنويات لأطفالها ولا يسمح لأحد بأن يأتي بالأخلاق السيئة"<sup>(1507)</sup>. أن تلك الحادثة تؤكد على عمق اهتمام الحزب واعضائه بالمبدأ الأساس لحزبهم الذي تم الاعتماد عليه ألا وهو مبدأ الأخلاق. وقد جاء هذا التأكيد أيضاً وبشكل صريح في النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني عندما أكد على ضرورة "تسليح المواطنين بسلاح الدين والأخلاق"<sup>(1508)</sup>.

(1501) أحمد الموصللي، المصدر السابق، ص447.

(1502) عوني عبد الرحمن السبعواوي، تركيا بين التوجه العلماني والانبعاث الإسلامي، مجلة شؤون اجتماعية، العدد56 سلسلة 14، الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص156؛ منال الصالح، المصدر السابق، ص92.

(1503) منال الصالح، المصدر السابق، ص49.

(1504) محمد حرب عبد الحميد وآخرون، المعالم الرئيسية التاريخية والأسس الفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا، في ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، الرياض، 1985، ص436.

(1505) علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004، ص425.

(1506) ولد في استانبول عام 1925، درس الأدب إلا أنه لم يكمل دراسته. عمل موظفاً في مطبعة للحكومة بعد انتخابات عام 1950 ثم عمل صحيفة حزب الشعب الجمهوري قبل سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الاعلام والسياسة. انتخب عضواً في البرلمان عام 1957. ثم وزيراً للعمل في وزارة عصمت اينونو 1961-1965. شغل منصب الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري عام 1966. أطلق سياسة (يسار الوسط) لحزبه. عارض التدخل العسكري عام 1971. ثم استلم رئاسة حزب الشعب الجمهوري عام 1973 بدلاً من عصمت اينونو. شغل منصب رئاسة الوزراء مرتين الأولى 1973-1974، والثانية 1978-1979. منع من العمل السياسي عام 1980. لم ينجح في إعادة توحيد اليسار السياسي في حزب اليسار الديمقراطي التابع له. فاز في انتخابات عام 1999 واستمر رئيساً للحكومة حتى عام 2002 بعد أن خسر حزبه الانتخابات في ذلك العام. توفي عام 2006. للمزيد ينظر: بولنت اجاويد ودوره في السياسة التركية، دار غيداء، الاردن، 2017؛ أريك زوركر، المصدر السابق، ص516.

(1507) مقتبس عن: كمال حبيب، المصدر السابق، ص210.

(1508) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، ص208.

من هذا المنطلق استطاع الحزب وخلال ثمانية أشهر فقط من تنظيم قواعده في 42 ولاية و300 مدينة<sup>(1509)</sup>. وأصبح للحزب فروع في جميع انحاء البلاد الذي تم توظيفها لتعبئة الحركة الإسلامية في تركيا<sup>(1510)</sup>. فقد أشار نجم الدين أربكان، أن النجاح وراء انتشار الحزب يعود لمبادئه بأهمية، الأخلاق الدينية والمواقف المعنوية<sup>(1511)</sup>. التي لامست مشاعر وعواطف الشعب التركي المسلم الذي بقي محتفظاً بطابعه الإسلامي.

طالب نجم الدين أربكان بإلغاء العلمانية المطبقة في تركيا منذ عام 1923 بعد أن أعتبرها تختلف عن العلمانية الغربية التي تعني بمفهومها العام فصل الدين عن الدولة، وعدم تدخل الدولة بشؤون الكنيسة. في حين عدّ الأمر مختلفاً في تركيا فإن الدولة تتدخل من خلال دستورها وقوانينها في الشؤون الدينية وتمارس حظراً على النشاطات الدينية وتقوم بقمع الإسلام والعدالة<sup>(1512)</sup>.

صَبَّ حزب السلامة الوطني كل جهوده الممكنة لنظام التعليم واهتم بفتح المدارس الدينية التي أصبحت تضم حوالي 10% من طلاب المدارس الثانوية<sup>(1513)</sup>. فقد ذكر زعيم الحزب نجم الدين أربكان وفي أكثر من مناسبة أن نواة الحزب الأخلاقية تكمن في تأسيس مدارس تعنى بالعلوم الإسلامية. وأنه سيسعى إلى تدريس مادة التربية الإسلامية في المؤسسات التعليمية التركية. وهذا سيضمن للأجيال القادمة تعليم الدين والعقيدة والأخلاق<sup>(1514)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن ما ذكره نجم الدين أربكان، ودعوته للاهتمام بالتعليم الديني هو ترجمة لما جاء في النظام الداخلي للحزب الذي أكد في أحد بنوده أنه "يجب اعطاء أهمية لتوفير الإمكانيات اللازمة لنشر التعليم الديني وتسليح المواطنين بسلاح الدين والأخلاق"

كذلك أصدر حزب السلامة الوطني بياناً موجهاً إلى رئاسة الشؤون الدينية والذي من خلاله حث على دعوة المرأة التركية إلى الحجاب. فضلاً عن أن الحزب استطاع أن يحصل على موافقة الحكومة بسفر الحجاج الأتراك براً، والذي كان ممنوعاً في المدة السابقة<sup>(1515)</sup>. فضلاً عن مطالبة الحزب ولأول مرة في البرلمان وبشكل علني وصريح بضرورة إعادة النظر في الماسونية<sup>(1516)</sup> ونبه إلى خطورتها ودعا إلى الضرب على أيدي الماسونيين. كذلك استطاع الحزب الحصول على الموافقة والسماح للشباب ذوي التوجه الإسلامي من الانخراط في سلك الشرطة وقوى الأمن الداخلي والذي كان متعذراً عليهم، ولذا أصبح سلك الشرطة عوناً للعدالة بدلاً من توظيفها ضد التيار الإسلامي في تركيا<sup>(1517)</sup>.

#### ب: انتخابات عام 1973 واشتراكه في الحكومة الائتلافية

في تشرين الأول عام 1973، صدر عفو عام في تركيا عن الاحكام السياسية التي كانت قد صدرت بحق الكثير من السياسيين الأتراك ومن ضمنهم نجم الدين أربكان. الذي اتاح له العفو تولي منصب رئيس حزب السلامة الوطني بشكل رسمي بعد تنازل سليمان عارف أمرة عن منصبه. والذي سمح له أيضاً بالمشاركة في الانتخابات النيابية التي جرت في 14 تشرين الأول

<sup>(1509)</sup> جابر رزق، حزب السلامة ونجم الدين أربكان، مجلة العودة، العدد 15، الرياض، 1977.

<sup>(1510)</sup> Gareth Jenkins, Political Islam in Turkey, Palgrave Macmillan, New York, 2008, p.132.

<sup>(1511)</sup> وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين 1950-2000، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2006، ص189.

<sup>(1512)</sup> علي محافظة، المصدر السابق، ص146.

<sup>(1513)</sup> ادريس بووانو، اسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد، البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات، مؤسسة الرسالة الإسلامية، د.م، 2005، ص31.

<sup>(1514)</sup> كمال حبيب، المصدر السابق، ص211؛ محمد حرب عبد الحميد، آلية الحركة الإسلامية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، السنة الرابعة والثلاثون، مصر، كانون الثاني 1988، ص131.

<sup>(1515)</sup> كمال حبيب، المصدر السابق، ص211.

<sup>(1516)</sup> مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، ط1، برلين، 1984، ص206-207.

<sup>(1517)</sup> منصور عبد الحكيم، المصدر السابق، ص132.

1973. والتي استطاع بها حزب السلامة الوطني من الفوز ب(48) مقعداً في البرلمان الجديد. وبذلك شكل القوة السياسية الثالثة في البلاد بعد حزبي الشعب الجمهوري والعدالة(1518). إذ فاز بعدد من المقاعد كانت نسبتها 12% من أصوات الناخبين الأتراك. كان لنتائج انتخابات عام 1973 وعدم حصول أي حزب على الاغلبية المطلقة فيها ليتمكن من تشكيل الحكومة. اثرها الواضح في جعل فكرة تشكيل حكومة ائتلافية(1519) أمراً واقعاً. لذا بدأ التقارب ولأول مرة بين حزب الشعب الجمهوري بقيادة بولند اجاويد الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد النيابية وحزب السلامة الوطني بقيادة نجم الدين أربكان صاحب المركز الثالث في الانتخابات، للاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية. لذلك دخل الحزبان بمفاوضات مطولة أفضت إلى تشكيل حكومة ائتلافية في كانون الثاني 1974 مبنية على التحالف المفاجئ بين الحزبين وعلى الرغم من أن تحالفهما كان بصيغة (زواج مصلحة) إلا أنه ارتكز على قاعدة مشتركة هي عدم الثقة بالنفوذ الأمريكي والأوروبي وبكبار رجال الأعمال(1520).

كان الائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري قد مثل مكسباً لحزب السلامة الوطني والإسلاميين معه باعتباره اعترافاً واضحاً من العلمانيين اتباع مصطفى كمال اتاتورك(1521) بالهوية الإسلامية للحزب وشكل ذلك أول نصر لحزب إسلامي على الساحة السياسية في البلاد، منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923. ويبدو أن اشتراك حزب السلامة الوطني في ائتلافات يسارية ويمنية في منتصف السبعينيات جاء تأكيداً على استعدادة ورغبته بالعمل ضمن إطار العملية السياسية في تركيا(1522). والذي اعتبرت في حينها نجاحاً للتيار الإسلامي في تركيا(1523).

نستطيع القول إن ائتلاف حزبي الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني اللذين مثلهما كل من بولنت اجاويد ونجم الدين أربكان قد مكن الأول من تحقيق رغباته في الوصول إلى سدة الحكم، بعد استحواذ حزب العدالة عليها ولمدة طويلة. على الرغم من التباين الواضح في عقيدة وأهداف ومبادئ حزبه مع حزب السلامة الوطني(1524). في حين نرى أن نجم الدين أربكان كانت غايته الأولى بانتلافه مع حزب الشعب الجمهوري يتجلى بنفي صيغة الرجعية التي الصقت بحزبه بعد أن تم ترويج بعض الطروحات بأن حزبه منغلق على نفسه. فضلاً عن سعيه إلى إدخال عدد من انصاره إلى الوظائف والإدارات العامة عن طريق الوزارات التي تسلمها اعضاء حزبه. فضلاً عن استثمار الموارد المالية لتعزيز الشأن الديني من خلال تولي رئاسة الشؤون الدينية في البلاد(1525).

ضمت الحكومة الائتلافية (25) وزارة، كانت حصة حزب الشعب الجمهوري منها (18) وزارة، وحزب السلامة الوطني (7) وزارات وهي الداخلية، العدل، التجارة، الجمارك، الزراعة، التموين والصناعة(1526). فضلاً عن منصب نائب رئيس الوزراء. واعتبر تشكيل الحكومة حالة فريدة من نوعها في تاريخ تركيا السياسي. إذ تعدّ المرة الأولى التي شكل فيها العلمانيون والإسلاميون معاً

(1518) حصل حزب الشعب الجمهوري على (185) مقعداً وحزب العدالة على (149) مقعداً من أصل (450) مقعداً أي ما نسبته 33% و30% على التوالي لكلا الحزبين، كانت تلك النتائج تعبيراً واضحاً على الصراع بين الحزبين على السلطة في تركيا. للمزيد ينظر: أريك زوركر، المصدر السابق، ص373؛ يوسف إبراهيم الجهماني، أتاتورية القرن العشرين، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 2000، ص48؛ صلاح سعد الله، المسألة الكردية في تركيا، مطبعة شفيق، بغداد، 1991، ص47؛ احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، ص210. (1519) سيار الجميل، العرب والأترك الانبعاث والتحديث من العثمينة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص231. (1520) أريك زوركر، المصدر السابق، ص137.

(1521) منصور عبد الحكيم، المصدر السابق، ص133.

(1522) فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1993، ص57.

(1523) أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص424.

(1524) محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، 1997، ص86.

(1525) كمال حبيب، المصدر السابق، ص211؛ منصور عبد الحكيم، المصدر السابق، ص133.

(1526) اسندت وزارة الدولة إلى كامل سليمان عارف، ووزارة الداخلية إلى أرهان أصل تورك، ووزارة العدل إلى شوكت قازان، والتجارة والجمارك إلى فهمي أوك، ووزارة الزراعة والتموين إلى تورغت اوزال، ووزارة الصناعة إلى عبد الكريم دوغر. منال الصالح، المصدر السابق، ص98.



حكومة واحدة تقوم على قاعدة احترام الدولة للمعنويات والأخلاق وعدم معاداة الدين من جانب العلمانيين وعلى قاعدة أن الإسلاميين جزء من الحياة السياسية، وضرورة استيعابهم كفصيل وطني داخل الجمهورية التركية<sup>(1527)</sup>.

وعلى الرغم من قصر مدة الحكومة الائتلافية التي استمرت فقط لثمانية أشهر. إذ سرعان ما قدمت استقالته في 18 أيلول 1974<sup>(1528)</sup>. حيث أنه ومنذ البداية الأولى لتحالف الحزبين، بدأت الخلافات تنشب بينهما ولاسيما حول دور الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية<sup>(1529)</sup>. وبذلك انتهى التحالف بين الحزبين بسبب المطالب الإسلامية لحزب السلامة الوطني. مثل الدعوة لوقف انتاج الخمر والكحول. وكانت تلك المطالب تعكس موقف وتوجهات الحزب الإسلامية التي تستند بشكل واضح الى تحريم القرآن الكريم لها<sup>(1530)</sup>. ووصل الأمر ذروته في أيار عام 1974 عندما صوت بعض ممثلي حزب السلامة الوطني في البرلمان إلى جانب نواب الأحزاب اليمينية ضد مشروع قانون الحكومة المتمثل ب(قانون العفو عن السجناء السياسيين)<sup>(1531)</sup> الأمر الذي دعا الحكومة لتمرير القانون عبر المحكمة الدستورية<sup>(1532)</sup>.

ويمكن القول أنه بالرغم من أن الحكم المدني قد عاد عام 1973 بحكومة الائتلاف بين بولند اجاويد ونجم الدين أربكان. إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي ظلت مستمرة طيلة عقد السبعينيات<sup>(1533)</sup>. وبالرغم من كل ذلك فقد كانت مشاركة حزب السلامة الوطني في الحكومة تعدّ أول تجربة ناجحة له بالمشاركة في الحكم خصوصاً بعد اعتراف الأحزاب المعارضة له بأهميته وثقله في الساحة السياسية التركية.

#### ثانياً: مواقف الحزب الخارجية والداخلية

كان لحزب السلامة الوطني موقف واضح وصريح ضد أي تعاون تركي مع إسرائيل والذي جاء طرحه على لسان رئيسه نجم الدين أربكان، الذي طالب وفي أكثر من مناسبة قطع جميع أشكال التعاون التركي مع إسرائيل<sup>(1534)</sup>. بل الأكثر من ذلك دفع نجم الدين أربكان الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء باتجاه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني<sup>(1535)</sup>. فضلاً عن حرص حزب السلامة الوطني على إقامة أوثق الروابط مع الدول العربية والإسلامية في آسيا<sup>(1536)</sup>.

وفي السياق نفسه قام نجم الدين أربكان بزيارة المملكة العربية السعودية في أيار 1974. والتي ادرجت من ضمن جهود الحكومة التركية في تحسين العلاقات التركية - العربية، فضلاً عن ذلك، فقد احتضنت تركيا اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية

(1527) علي حسين باكير وآخرون، المصدر السابق، ص114.

(1528) صلاح سعد الله، المصدر السابق، ص48.

(1529) يوسف إبراهيم الجهماني، اتاتورك في القرن العشرين، ص50.

(1530) كمال حبيب، المصدر السابق، ص188.

(1531) وهم أصحاب الأفكار اليسارية والبالغ عددهم حوالي (4000) سجين تم اعتقالهم عقب قيام الانقلاب العسكري في تركيا عام 1971. منال الصالح، المصدر السابق، ص99.

(1532) خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، المعارف للمطبوعات، ط2، بيروت، 2015، ص370.

(1533) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2002، ص269.

(1534) للمزيد من المعلومات عن العلاقات التركية الإسرائيلية ينظر: عماد نعمة العبادي، العلاقات التركية الإسرائيلية 1948-1980 دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد103، المجلد25، آذار 2019.

(1535) يوسف إبراهيم الجهماني وسالار أوسي، تركيا وسوريا، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1999، ص47.

(1536) كمال حبيب، المصدر السابق، ص211.

في اسطنبول عام 1975. وصوتت تركيا إلى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية(1537).

قدمت الحكومة الائتلافية والتي كان طرفها الرئيسيان حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني، برنامجاً معتدلاً كرس لإرضاء القطاع الخاص. في الوقت الذي تبنت من خلاله الدولة مسؤولية النهوض بالبنى التحتية، فضلاً عن الوعود التي أطلقتها لخلق صناعة عسكرية وطنية. كما دعت الحكومة إلى تأجيل قضية الإصلاح الزراعي المثير للجدل في تركيا. مما جعل ملاكي الأراضي يشعرون بالارتياح وهم يرون اصحاب القرار في البلاد يتحدثون عن التعاونيات وعن التسويق الكامل للسلع الزراعية(1538).

ويحسب لحزب السلامة الوطني رفضه لتوثيق العلاقات مع الدول الغربية ومعارضته تدفق رأس المال الاجنبي. واقترح انشاء جماعة اقتصادية إسلامية. وإلغاء الفائدة على القروض المصرفية وانشاء صناعات ثقيلة بدعم من الدولة(1539).

وأخيراً يمكن القول، أن حزب السلامة الوطني قد أرسى تقليداً مهماً في الحياة السياسية التركية بأن جعل الممارسة السياسية تقاسي بمنظور (السياسة الشرعية) وفقه المقاصد، الذي يعدّ معياراً لدفع المفاسد وجلب المصالح هو المعيار الحاكم للخبرة السياسية. لهذا كان اشتراك حزب السلامة الوطني في حكومة ائتلافية للمرة الأولى في تاريخ تركيا السياسي، هو المفتاح الذي فتح الطريق للإسلاميين في تركيا ليكونوا جزءاً من بنية النظام السياسي نفسه. وليس فقط مكوناً من مكونات الحياة السياسية والحزبية في تركيا. كما أنه أكد في الممارسة، أن الإسلام ليس فقط تعبيراً عن مجرد الفردية أو مكوناً من مكونات الحياة الخاصة، كما تراه الأحزاب اليمينية والقومية. ولكنه جزء من الدولة التركية والنظام السياسي. ويمكنه أن يجادل ويناضل في المجالات العامة والسياسية(1540).

#### موقفه من القضية القبرصية

في 15 تموز 1974 تمت الإطاحة بحكومة قبرص بالقوة التي كان يترأسها مكاريوس الثالث(1541) والتي كان وراءها المؤسسة العسكرية اليونانية لهيئة الظروف المناسبة لضم قبرص إلى اليونان(1542). لهذا كان لحزب السلامة الوطني دور كبير في اتخاذ تركيا قراراً بغزو قبرص واحتلال النصف الشمالي منها. كرد على الانقلاب العسكري الذي قام به انصار ضم جزيرة قبرص إلى اليونان بقيادة الكولونيل كوركيش(1543).

وبرهن الحزب في تلك المرحلة، على أنه تيار وطني، وأن الشعور القومي التركي لديه لا يقل عن بقية التيارات السياسية التركية. وتجلّى ذلك بوضوح في تعامل نجم الدين أريكان مع ملف قبرص بصفته نائباً لرئيس الوزراء، عندما وجد الفرصة سانحة بوجود رئيس الوزراء بولند اجاويد خارج تركيا. لاتخاذ قرار التدخل في قبرص من خلال الصلاحيات التي كان يتمتع بها. اذ قام

(1537) علي محافظة، المصدر السابق، ص133.

(1538) فيروز أحمد، صنع في تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي وحمدى حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص351.

(1539) علي محافظة، المصدر السابق، ص109.

(1540) كمال حبيب، المصدر السابق، ص213.

(1541) البطريرك مكاريوس الثالث ولد عام 1913، جنوب غرب قبرص. دخل دير كيكو في الثالثة عشرة قبل التحاقه بالمدرسة الثانوية ومن ثم انتقل إلى اثينا لدراسة اللاهوت في جامعتها. درس القانون خلال الحرب العالمية الثانية. في عام 1946 واصل دراسة اللاهوت في جامعة بوسطن الأمريكية. في حزيران عام 1950 تم انتخابه رئيساً لأساقفة الكنيسة القبرصية الارثوذكسية. وانتخب رئيساً لجمهورية قبرص في 13 كانون الأول 1959 حتى الإطاحة به بانقلاب عسكري عام 1974. ثم تولى المنصب ثانية في 3 آب من نفس العام حتى وفاته عام 1977.

لمزيد ينظر: مكاريوس الثالث ... أول رئيس لقبرص - صوت المسيحي: <https://www.light-dark.net>.

(1542) يوسف إبراهيم الجهماني، اتاتورك في القرن العشرين، ص51.

(1543) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرين، تركيا المعاصرة، الموصل، 1987، ص175.

بالتوقيع على قرار بإعطاء الأوامر للجيش التركي بالقيام بعمليات إنزال جوية فورية في قبرص لنصرة القبارصة الأتراك من الاضطهاد وحملات الإبادة التي مارسها ضدهم القبارصة الروم الأرثوذكس<sup>(1544)</sup>.

لهذا اقدمت تركيا في 20 تموز 1974 على إنزال قواتها في الجزء الشمالي من قبرص الذي تقطنه أغلبية تركية. وقد صرح رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد أن بلاده لجأت لهذا الاجراء بعدما تبين أن جهود قبرص في الحل السلمي للأزمة قد باءت بالفشل<sup>(1545)</sup>. الأمر الذي دفع اليونان إلى اعلان حالة التعبئة بين قواتها ونقلتها إلى الحدود التركية التي شهدت هي الأخرى تحضيرات عسكرية سريعة وبذلك أصبحت الحالة تندر بوقوع الحرب في شرق البحر المتوسط<sup>(1546)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن حزب السلامة الوطني كان له دور ايجابي في تعبئة الجماهير قبيل عملية الإنزال العسكري وبعده، فقد قام أعضاء الحزب بالتحشيد على المستوى الشعبي والرسمي لتقديم المساعدة للأتراك القبارصة من قبل الوطن الأم<sup>(1547)</sup>. وكانت كوادر الحزب ورئيسه نجم الدين أربكان متمسكين بإقامة دولة مستقلة في قبرص ولعل ذلك يرجع إلى النظرة الدينية للحزب والرافضة لخضوع المسلمين الأتراك لدولة يونانية مسيحية<sup>(1548)</sup>.

في 22 تموز 1974، تم توقيع اتفاقية لوقف اطلاق النار بين كل من تركيا واليونان وتمت المباشرة بتبادل الأسرى العسكريين بين الجانبين<sup>(1549)</sup>. ورغم أن الأخطار الخارجية كان تأثيرها واضحاً على تركيا، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار الخلافات الداخلية بين عناصر الائتلاف الحاكم. لهذا اعتقد بولند اجاويد وقيادة حزب الشعب الجمهوري أن شعبيته قد وصلت إلى أعلى مدى لها نتيجة قراره بغزو قبرص. ولاستغلال الحالة السياسية في البلاد تمت الدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة، على أمل الحصول على أغلبية ساحقة فيها لتشكيل الحكومة المقبلة. لذا قام بولند اجاويد بتقديم استقالة حكومته في 18 أيلول 1974. وبهذا الاجراء انتهى الائتلاف بين حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني. وعلى ما يبدو، أن النجاح الذي تحقق في العملية العسكرية في قبرص وما يترتب عليها من نتائج، كانت قد جبرت لصالح بولند اجاويد الذي رغب بالانفراد بالحكم مستقبلاً<sup>(1550)</sup>.

### ثالثاً: اشتراكه في الائتلاف الحكومي الثاني 1975

بعد استقالة حكومة بولنت اجاويد في 18 أيلول 1974، دخلت البلاد في أزمة استمرت لمدة ستة أشهر وذلك لعدم حصول الحكومة الجديدة التي رأسها سعدي إيرماك<sup>(1551)</sup>. على ثقة البرلمان التركي والتي استمرت من 13 تشرين الثاني 1974 وحتى استقالته في 31 آذار 1975. والتي كانت بمثابة حكومة انتقالية<sup>(1552)</sup>.

(1544) ادريس بووانو، المصدر السابق، ص31.

(1545) يوسف إبراهيم الجماني، اتاوركية القرن العشرين، ص51.

(1546) عبد الجبار قادر غفور، تركيا المعاصرة 1918-1980، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص65

(1547) حزب السلامة القومي إلى أين، مجلة المجتمع، العدد323 السنة السابعة، الكويت، 1974.

(1548) يوسف إبراهيم الجهماني، اتاوركية القرن العشرين، ص51.

(1549) المصدر نفسه، ص52.

(1550) منال الصالح، المصدر السابق، ص58.

(1551) سياسي واكاديمي تركي. ولد في عام 1904. درس الحقوق في جامعة استانبول ثم الطب في جامعة فريدرش فيلهيم في برلين، تخصص في علم وظائف الاعضاء كان أحد أبرز زعماء حزب الشعب الجمهوري. عين وزيراً للعمل في 9 آذار 1943 حتى 9 أيلول 1947. ثم رئيساً لوزراء تركيا 17 تشرين الثاني 1974 لغاية 31 آذار 1975. ثم رئيساً للبرلمان التركي في 27 تشرين الأول 1981 لغاية 4 كانون الأول

<https://www.adwhit.com>.

1983. توفي في 11 تشرين الثاني 1990. للمزيد ينظر:

(1552) اريك زوركر، المصدر السابق، ص374.

أخيراً استطاع سليمان ديميرل زعيم حزب العدالة، من تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في 31 آذار 1975، أطلق عليها حكومة الجبهة الوطنية الأولى وضمت كلاً من حزب العدالة، حزب السلامة الوطني، حزب الثقة القومي وحزب الحركة القومية<sup>(1553)</sup>. وتم الاتفاق بين أحزاب الجبهة الوطنية على عرقلة الانتخابات التي كان بولند اجاويد يسعى لأجرائها<sup>(1554)</sup>. وقد حصلت أحزاب التحالف وخاصة حزب السلامة الوطني وحزب العمل القومي اللذان كانا يدركان جيداً اعتماد سليمان ديميرل عليهما، على نفوذ يتخطى بكثير حدود تمثيلهما الحقيقي. فتم استغلال الوزارات التي عهدت اليهم، وذلك بعد تسريح آلاف الموظفين الرسميين وتم استبدالهم بموالين لأحزابهم<sup>(1555)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن زعيم حزب السلامة الوطني نجم الدين أربكان كان قد حصل على منصب نائب رئيس الوزراء للمرة الثانية من أصل ثلاثة نواب. فضلاً عن حصول حزب السلامة الوطني على عدة وزارات في الحكومة الائتلافية<sup>(1556)</sup>. منها وزارة الدولة حسن أقصاي، وزارة العدل اسماعيل مفتي اوغلو، وزارة الداخلية اورهان أصيل تورك، وزارة الاشغال العامة فهيم أداك، وزارة الزراعة تورتك اوزال ووزارة العمل أحمد توفيق باقصو<sup>(1557)</sup>.

كان ضمن برنامج الاحزاب التي انتقلت في الجبهة الوطنية، التأكيد على وحدة الأمة التركية والنضال ضد الشيوعية وضد حركة اليسار في تركيا<sup>(1558)</sup>. ومنع الفوضى في البلاد وضبط عمل الاذاعة والتلفزيون، ليتسم بالحياد والانصاف وعدم العدوان على الجمهورية أو الأخلاق العامة، وضمان حق خريجي مدارس الائمة والخطباء في الالتحاق بالجامعات والاقتصار على تدريس مادة الدين بالمدارس العلمانية على خريجي المعاهد الإسلامية العليا ومدارس الائمة والخطباء والحفاظ على سلامة القبارصة الأتراك عبر الفدرالية معهم<sup>(1559)</sup>.

كما طالب حزب السلامة الوطني، بضرورة اعتراف تركيا بشهادات العلوم الدينية التي حصل عليها الطلاب الأتراك من مصر والسعودية وسوريا وباكستان وليبيا. وترجمة بعض الاعمال والمؤلفات لأسماء معروفة مثل سيد قطب وعلي شريعتي إلى اللغة التركية من قبل مجموعة من دور النشر<sup>(1560)</sup>. وقد استطاع حزب السلامة الوطني عبر زعيمه الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء، أن يحقق عدداً من المكاسب. فقد أوعز ببناء عشرة معاهد إسلامية وفتح (3000) مدرسة للقرآن في القرى التركية المختلفة و(350) مدرسة للأئمة والخطباء تستوعب (200) ألف طالب. فضلاً عن تشجيعه على أداء فريضة الحج في عهده. حيث بلغ عدد الحجاج الأتراك الذين أدوا مناسك الحج ما يقارب (150) ألف حاج<sup>(1561)</sup>.

<sup>(1553)</sup> نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1980 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002، ص135.

<sup>(1554)</sup> إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، في كتاب إبراهيم خليل أحمد وآخرين، ص176.

<sup>(1555)</sup> اريك زوركر، المصدر السابق، ص176.

<sup>(1556)</sup> كمال حبيب، المصدر السابق، ص213.

<sup>(1557)</sup> زياد أبو غنيمة، من هندسة محركات الديزل إلى هندسة الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، www.Islam,online.com,2007.

<sup>(1558)</sup> يوسف إبراهيم الجهماني، اتاتورك في القرن العشرين، ص53.

<sup>(1559)</sup> كمال حبيب، المصدر السابق، ص190.

<sup>(1560)</sup> السيد أحمد تركي، الاحزاب العلمانية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد131، السنة الرابعة والثلاثون، مصر، كانون الثاني 1988، ص107.

<sup>(1561)</sup> عبد الله بوحمد، تركيا كيف الخلاص، مجلة المجتمع، العدد492، السنة الحادية عشرة، الكويت، 1980، ص20.

ويذكر أن حزب السلامة الوطني كان من ضمن أولوياته تحقيق العدالة الاجتماعية فحرص على مساعدة الفقراء ورفع مستواهم الاقتصادي وتمليك الموظفين الحكوميين بيوت الدولة مجاناً<sup>(1562)</sup>. كذلك التفت الحزب إلى شريحة الفلاحين بعد أن استطاع إلغاء الضرائب المفروضة على القروض الزراعية، وقيامه بتوزيع الجرارات الزراعية على الفلاحين بالتسيط. والسعي لإصدار قرار حكومي يقضي بزراعة الحبوب بدلاً من زراعة الخشخاش<sup>(1563)</sup>.

كما استطاع حزب السلامة الوطني اصدار قانون عن طريق المجلس الوطني الكبير، أجاز لبني عثمان العودة إلى البلاد. حيث ذكرت صحيفة الحزب (الملي جازيت) الناطقة باسمه "آن الأوان أن نضع معاهدة لوزان على المشرحة... فلا يكفي أن ننظر إلى اعتداءات اليونان على حقوقنا في بحر ايجة، واعتداءاتها على المسلمين في قبرص وتراقيا الغربية. بل لابد من وضع حد للبنود المذلة التي تضمنتها المعاهدة والتي قيدت بها تركيا وألحقها تابعاً للغرب... وحاولت فصلنا نهائياً عن تاريخنا وامجادنا... لقد مات صانع معاهدة لوزان... ولابد لهذه المعاهدة أن تلحقه"<sup>(1564)</sup>.

ويبدو واضحاً من المقال المذكور، تحامل حزب السلامة الوطني على ما تمخضت عنه عقد معاهدة لوزان وسياسة مصطفى كمال اتاتورك خصوصاً فيما يخص سياسته العلمانية والغاء للخلافة. لذا كان لقرار عودة ما تبقى من أفراد عائلة السلطان من بني عثمان بمثابة إعادة الاعتبار للإسلام في ظل الجمهورية العلمانية<sup>(1565)</sup>.

وبشكل عام فإن حزب السلامة الوطني، كان لديه برنامج الذي سعى لتطبيقه، وأن تباينت تحالفاته. والذي تضمن الحملة المعنوية والتصنيع والثقل والتقدم المادي للجميع والاهتمام بزيادة الصادرات، وتطبيق سياسة اقتصادية ودولية متوازنة وسليمة والتعاون مع الدول الإسلامية. واستمر حزب السلامة الوطني وزعيمه نجم الدين أربكان مدافعاً لإقامة صناعة وطنية ثقيلة في البلاد وإنتاج الطاقة. وكان يؤمن بضرورة قيادة الدولة وتوجيهها للمشاريع الصناعية الكبرى ومعارضته لقيام الصناعات التجميعية<sup>(1566)</sup>.

سرعان ما دب الخلاف ما بين أحزاب الجبهة الوطنية. وذلك لتباين وجهات نظر أحزابها السياسية في معالجة المشاكل التي واجهتها الحكومة من وضع اقتصادي متدهور على الصعيد الداخلي، بعد أن وصل التضخم ما نسبته 40%. وزيادة اعداد العاطلين عنه العمل والتي وصل اعدادهم إلى ما يقارب ثلاثة ملايين عامل. فضلاً عن انتشار أعمال العنف السياسي بين الأحزاب المتنافسة وتشجيع من قبل الصحافة التي كانت مؤيدة للحكومة<sup>(1567)</sup>. وكادت تلك الأحداث أن تؤدي بالبلاد إلى الانزلاق لحرب أهلية بعد أن بلغت حالة العنف حداً خطيراً مما دعا رئيس الوزراء سليمان ديميرل بالاعتراف بعدم قدرة حكومته على مواجهة تلك الظروف. الأمر الذي دعاه إلى تقديم موعد الانتخابات إلى 5 حزيران 1977 بدلاً من شهر تشرين الأول من نفس العام.

#### رابعاً: حزب السلامة الوطني وانتخابات عام 1977

تبنى حزب العدالة فكرة تقديم موعد الانتخابات العامة، بسبب تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وزيادة حوادث العنف السياسي. ألا أن حزب السلامة الوطني حاول منع ذلك، ودعا إلى اجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر ألا أن محاولته باءت بالفشل<sup>(1568)</sup>.

<sup>(1562)</sup> للمزيد ينظر: النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني، المصدر السابق، ص5-6.

<sup>(1563)</sup> Talip Kucukcan, State Islam and Religious Liberty in Modern Turkey: Reconfiguration of Religion in the Public sphere, Meria, 31 may, 2003, p493.

<sup>(1564)</sup> مقتبس عن، كمال حبيب، المصدر السابق، ص214.

<sup>(1565)</sup> مصطفى محمد الطحان، المصدر السابق، ص211-212.

<sup>(1566)</sup> النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني، المصدر السابق، ص15.

<sup>(1567)</sup> فيروز أحمد، صنع في تركيا الحديثة، ص371؛ لوسيل دلبو بنفنسر، أزمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة: حسن نعمة سعدون، بغداد، د.ت، ص25.

<sup>(1568)</sup> منال الصالح، المصدر السابق، ص65.

كان تخوف الحزبين الرئيسيين في البلاد حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة واضحاً من تصاعد وتيرة التيار الإسلامي للمجتمع التركي الذي مثله حزب السلامة الوطني وزعيمه نجم الدين أربكان. مما زاد من تعاطف الشؤون الدينية<sup>(1569)</sup>. في الحياة العامة، ولاسيما مع قرب حلول شهر رمضان في تشرين الأول. وتخوفاً وتحسباً من كسب حزب السلامة الوطني لتلك المناسبات المهمة لدى المسلمين عامة. أضافاً إلى أن ما قام به نجم الدين أربكان بدعوته إلى حملته التصنيعية التي أطلقها، والتي كان من المقرر أن تعطي نتائجها الأولية نهاية عام 1977. كل تلك الأسباب أدت إلى تقديم موعد الانتخابات.

أفرزت نتائج انتخابات عام 1977 عدم حصول أي حزب شارك فيها على أغلبية مقاعد البرلمان. فقد حصل حزب الشعب الجمهوري على (213) مقعداً، وحزب العدالة على (189). في حين كان نصيب حزب السلامة الوطني (24) مقعداً فقط من أصل (450) مقعداً<sup>(1570)</sup>، بعد أن كان قد حصل على (48) مقعداً في الانتخابات السابقة التي جرت عام 1973<sup>(1571)</sup>.

يعود سبب تراجع وانخفاض شعبية حزب السلامة الوطني إلى عوامل عدة. يأتي في مقدمتها الانقسامات بين أعضائه من النورسيين الذين كانوا قد أيدهم بكل قواهم في بداية تأسيس الحزب. ولكن سرعان ما اختلفوا مع النقشبنديين بسبب قرار الحزب الائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري ذي التوجه العلماني. وقد حمل النورسيون زعيم الحزب نجم الدين أربكان خطورة تلك الخطوة. مما أدى إلى انسحاب عدد من النقشبنديين من الحزب بلغ عددهم عشرين نائباً. وقاموا بتأسيس حزب جديد<sup>(1572)</sup>.

فضلاً عن ذلك فقد لجأ حزب السلامة الوطني وزعيمه نجم الدين أربكان إلى توجيه الانتقاد في كل مناسبة إلى حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة. رغم أنه كان متعاوناً معهم. مما وضعه بموضع الشك والريبة في مصداقيته<sup>(1573)</sup>. لعدم التزامه بمبادئ وشعارات الحزب التي طرحها في ادبياته.

كان للطبقة البرجوازية الصغيرة دور في تراجع حزب السلامة الوطني في انتخابات عام 1977. إذ تخلت هي الأخرى عن تأييدها المطلق له، بعد أن ادركت عدم قدرته على توفير الحماية لها أمام زحف الاحتكارات. إذ لم يستطع نجم الدين أربكان من إيفائه بوعوده والتزامه بشعاراته التي أطلقها خلال حملته الانتخابية. بعد أن قام بادانة الشركات الأجنبية، ومعارضته غير المجدية للسوق الأوروبية. وإخفاقه في الحصول على تأييد ودعم الدول الإسلامية الغنية بالنفط، وتقديمها المساعدات لتركيا. مما ولد انعكاساً سلبياً على مصداقيته هو وحزبه والكثير من أتباعه<sup>(1574)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن التباين الاجتماعي واختلاف المستوى الثقافي يمكن عدّه أحد أسباب تراجع حزب السلامة الوطني. وأن عدم حصول الحزب على أصوات كثيرة، عدّ مؤشراً على أن نجم الدين أربكان لم يتمكن من بلورة أفكارهم وتحديد وجهتهم بعد. لوجود عناصر دينية متطرفة كالأصوليين والمتحررين<sup>(1575)</sup>.

أما على الصعيد الخارجي فقد كان حزب السلامة الوطني قد هوجم من قبل الصحافة الصادرة في الدول الغربية. وشنت حملة معادية له سواءً في الولايات المتحدة الأمريكية أم الدول الأوروبية. فعلى سبيل المثال نشرت إحدى الصحف الألمانية مقالاً عن حزب السلامة الوطني وموقفها منه، إذ ذكرت ما نصه "أن عودة الإسلام إلى تركيا ومخالفتها بذلك أسس الدولة العلمانية التي

<sup>(1569)</sup> جابر رزق، المصدر السابق، ص14.

<sup>(1570)</sup> أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، 1981، ص235.

<sup>(1571)</sup> كمال حبيبو المصدر السابق، ص214.

<sup>(1572)</sup> منال الصالح، المصدر السابق، ص66.

<sup>(1573)</sup> أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص238؛ أنور الجندي، يقظة الإسلام في تركيا، دار الأنصار، القاهرة، 1979، ص30.

<sup>(1574)</sup> نوبار هوفسيبان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤس الأبحاث العربية، بيروت، 1985، ص237.236.

<sup>(1575)</sup> طلال يونس الجليلي، المصدر السابق، ص108.

أرسى اتاتورك دعائمها لمثار تفكير من قبل جهات عديدة. وأن المستفيدين من هذا كله نجم الدين أربكان زعيم حزب السلامة الوطني. أنه ضد عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وضد دخول تركيا عضواً في السوق الأوروبية المشتركة<sup>(1576)</sup>.

يتضح مما سبق أن تدني نسبة تمثيل حزب السلامة الوطني في البرلمان التركي عام 1977 كان يعود إلى عوامل كثيرة داخلية وخارجية. ألا أنه بالرغم من تلك النتائج فقد بقي الحزب الثالث في ترتيب الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد.

#### خامساً: مشاركته في الائتلاف الحكومي الثالث 1977

لم يستطع حزب الشعب الجمهوري الحصول على ثقة البرلمان (تشكيل الحكومة) رغم حصوله على أعلى المقاعد النيابية في البرلمان. مما دعا سليمان ديميرل إلى تشكيل حكومة ائتلافية أطلق عليها ب(الحكومة القومية الثانية) والتي ضمت في تشكيلتها كل من حزب العدالة وحزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي. واستطاع حزب السلامة الوطني أن يحصل فيها على ست حقائب وزارية، فضلاً عن منصب نائب رئيس الوزراء الذي ذهب إلى زعيمه نجم الدين أربكان للمرة الثالثة.

واجهت حكومة الائتلاف الجديدة، مشاكل كثيرة جاء في مقدمتها المشكلة الاقتصادية والديون الخارجية. وتم توجيه الاتهام إلى سياسة حزب السلامة الوطني بأنه كان وراء تلك الأزمة في عقد السبعينيات. لرفضه اجراء التقشف الذي طالبت به المجموعة الأوربية لإنقاذ الاقتصاد التركي من حالة الركود التي تعاني منها. فقد كان لانهايار قيمة الليرة التركية، والارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية الرئيسية. دفعت الحكومة للتدخل للحد منها. مما أدى إلى انتعاش السوق السوداء في ظل تقييد الاستيراد خصوصاً في مسألة النقد الاجنبي لتمويل الاستيراد وتهريب البضائع. الأمر الذي دفع الحكومة إلى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاتفاق على برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي<sup>(1577)</sup>.

حاول زعيم حزب السلامة الوطني نجم الدين أربكان تحميل الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد إلى سياسة حزب العدالة، حينما أشار في مؤتمر صحفي "اسألوا وزير المالية فهو من قام بإصدار قرار تخفيض قيمة الليرة التركية وعدم السماح للحجاج الأتراك للسفر لأداء فريضة الحج بحجة توفير العملة الصعبة نظراً للأوضاع الاقتصادية المتدهورة"<sup>(1578)</sup>. وهذا مؤشر واضح على التخبط في إدارة شؤون الدولة وظهور الخلاف العلني بين اعضاء الحكومة الائتلافية.

كانت الأزمة الاقتصادية ليست المشكلة الوحيدة التي واجهت الحكومة الجديدة، بل أن الفوضى السياسية التي نتجت عن أعمال العنف التي طالت المنظمات الطلابية في الجامعات التركية والتي أدت إلى سقوط العديد من الضحايا بين قتيل وجريح، مما دعا الحكومة إلى اغلاق بعض الجامعات والتي وصل عددها إلى ثلاث جامعات.

أضف إلى ذلك الخلافات المستمرة بين أعضاء الحكومة الائتلافية، والتي أثرت هي الأخرى بصورة سلبية على أدائها. والتي انشغلت في تحقيق غايتها بعدم وصول حزب الشعب الجمهوري إلى السلطة بأي ثمن. بعد أن عمل سليمان ديميرل على استمرار حكومته والحفاظ على منصبه بأية طريقة).

تفاقت الخلافات بين اعضاء حزب السلامة الوطني وحزب العدالة المشاركين في الحكومة الائتلافية. وبدا ذلك واضحاً من خلال قيام نجم الدين أربكان بتوجيه رسالة تحريرية إلى رئيس الوزراء سليمان ديميرل. أوضح فيها موقف حزب السلامة الوطني من أداء الحكومة. وتضمنت تلك الرسالة انتقادات لخطط وبرامج الحكومة لمعالجة الأوضاع المتردية، لاسيما الاقتصادية والأمنية منها. مطالباً بضرورة اتخاذ خطوات فعالة تجاه تعليم وطني قائم على الأسس المعنوية. والابتعاد عن الأساليب القائمة على المادة والألحاد. ووقف الحملات التي تتعرض لها الطالبات اللاتي يرتدين الحجاب. وعدم بث برامج مخالفة للقيم والاخلاق. والغاء قرار

<sup>(1576)</sup> مقتبس عن: منال الصالح، المصدر السابق، ص 68.

<sup>(1577)</sup> رضا هلال، المصدر السابق، ص 133.

<sup>(1578)</sup> نقلاً عن، منال الصالح، التقرير الصحفي لسفارة الجمهورية العراقية في انقرة، الدائرة الصحفية، 1980، ص 69.

اطلاق حرية تحديد نسب الفوائد المصرفية وعدم اجراء أي تخفيض على قيمة الليرة التركية<sup>(1579)</sup>. لم يستجب حزب العدالة لمطالب نجم الدين أريكان. بل رد عليه بأن حزب العدالة يرى أن اجراءات حكومة سليمان ديميرل، انما هي نابعة من فلسفة الحزب<sup>(1580)</sup>. لذلك قرر حزب السلامة الوطني التخلي عن تأييد ودعم الحكومة وأشار في بيان لرئيسه "أنه لا يشارك في تحمل المسؤولية للمسيرة الوخيمة لهذه الحكومة، وأصبحنا نعتبر انفسنا أحراراً في هذا الموضوع، إلا أن قرارنا هذا لا يأخذ طابعا كونه قراراً لإسقاط الحكومة. وأن حزبه لا يمكن أن يقف موقف المتفرج إزاء اجراءات الحكومة التي عجزت عن مكافحة أعمال العنف وعن تنشيط الاقتصاد التركي خلال الشهور السبعة الماضية"<sup>(1581)</sup>.

كان لاستمرار تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم ايجاد حلول لها. دفع حزب السلامة الوطني إلى التحول إلى حزب معارض للحكومة. والذي دفع بعض اعضاء حزب العدالة والبالغ عددهم (11) نائباً إلى تقديم استقالتهم. مما افقد حزب العدالة الاغلبية البرلمانية. مما اضطر سليمان ديميرل إلى تقديم استقالة حكومته في نهاية شهر كانون الأول عام 1977<sup>(1582)</sup>.

### دوره في حكومة بولنت اجاويد كانون الثاني 1978 – تشرين الأول 1979

استطاع بولنت اجاويد في 5 كانون الثاني 1978 أن يشكل حكومة ائتلافية جديدة ضمت فضلا عن حزب الشعب الجمهوري كلاً من الحزب الديمقراطي وحزب السلامة الوطني. الذي حصل على ثلاث وزارات من أصل (35) وزارة والتي ذهبت أغلبها إلى حزب الشعب الجمهوري بواقع (22) وزارة. ويبدو أن حزب السلامة الوطني قد فقد جزءاً من قاعدته الشعبية التي لم تصوت إليه في تلك الانتخابات. ورغم ذلك ظل الحزب جزءاً مهماً في الحياة السياسية التركية. إذ عمل الحزب على تحقيق برنامجها في الدعوة لسوق إسلامية مشتركة، وعملة إسلامية واحدة، وقوة عسكرية تدافع عن العالم الإسلامي، وأمم متحدة للأقطار الإسلامية<sup>(1583)</sup>.

بدأت الحكومة عملها في ظل تنامي موجة العنف اليساري واليميني، بشكل لم تعرفه تركيا من قبل. إذ حدثت مصادمات في الشوارع بين الطرفين، خلفت قتلى وصل عددهم ما بين ثلاثة وأربعة في كل يوم<sup>(1584)</sup>. كانت تلك الاحداث تهدف إلى زعزعة الائتلاف الحكومي الذي أتم بتنافره. ففي أيلول 1978 طالت أعمال العنف موظفي الدوائر التي تتسم ببروز اليسار فيها. وارتكب بعض من اعضاء حزب الحركة القومي في كانون الأول من نفس العام، مذابح في المناطق الشرقية من البلاد مما دعا الحكومة إلى اعلان الأحكام العرفية<sup>(1585)</sup>.

لم تستمر حكومة بولنت اجاويد الائتلافية كثيراً نتيجة تلك الأحداث. حيث استمرت لغاية تشرين الأول 1979. بسبب أوضاع تركيا المتردية على جميع الأصعدة. فقد ورثت الحكومة وضعاً صعباً عن الحكومة التي سبقتها. إذ كان الاقتصاد متدهوراً والأوضاع العامة سيئة. فضلا عن ازدياد الفوضى والنشاطات الارهابية. وبقيت الحكومة عاجزة عن ايجاد حلول لها، رغم نجاحها في معالجة بعض القضايا الاجتماعية<sup>(1586)</sup>.

(1579) منال الصالح، التقرير الصحفي لسفارة الجمهورية العراقية في انقرة، ص 69.

(1580) طارق عبد الجليل السيد، المصدر السابق، ص 109.

(1581) منال الصالح، المصدر السابق، ص 69.

(1582) فيروز أحمد، صنع في تركيا الحديثة، ص 283.

(1583) علي حسين باكير وآخرون، المصدر السابق، ص 114.

(1584) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك إلى اريكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 130؛ كمال حبيب، المصدر السابق، ص 214.

(1585) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص 176-177؛ رضا هلال، المصدر السابق، ص 130.

(1586) يوسف إبراهيم الجهماني، اتاتورية القرن العشرين، ص 55.



ومما زاد من اعباء الحكومة، ما قام به حزب العدالة في محاولة زرع الشقاق والفرقة بين اعضاء الحكومة مما أدى في النهاية إلى سحب الثقة منها في البرلمان بعد استقالة ممثلي الحزب الديمقراطي وحزب السلامة الوطني وأربعة اعضاء مستقلين من الحكومة في نهاية آب عام 1979<sup>(1587)</sup>. واتخذ حزب السلامة الوطني موقف المعارض للحكومة.

بعد أن اجريت الانتخابات في تشرين الأول 1979. حصل حزب العدالة على (260) مقعداً من أصل (450) وعلى الرغم من أن حزب الشعب الجمهوري كان قد حصل على أعلى الأصوات في تلك الانتخابات اذ حصل على (271) مقعداً<sup>(1588)</sup>. إلا أن بولند اجاويد وفي تصريح له اعتذر عن تشكيل الحكومة عازياً السبب الى أنه لا يستطيع حل الأزمة السياسية الراهنة. نتيجة لذلك تم تكليف حزب العدالة برئاسة سليمان ديميرل بتشكيل الحكومة بدعم كل من حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي. بعد أن حصل حزب السلامة الوطني على (19) مقعداً وحزب الحركة الوطني على (19) مقعداً أيضاً، والمستقلون (17) مقعداً في حين حصل حزب الثقة القومي على (3) مقاعد والحزب الديمقراطي على مقعد واحد فقط<sup>(1589)</sup>. وتمكن سليمان ديميرل أن يحصل على دعم نجم الدين أربكان وحزبه لحكومته التي شكلها من اعضاء حزبه والتي أطلق عليها حكومة الطوارئ تكون مهامها مقتصرة على ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية واحلال الأمن والاستقرار في البلاد بعد اعلانه حالة الطوارئ في المدن الكبيرة<sup>(1590)</sup> في البلاد. وعلى الرغم من ذلك لم يستطع سليمان ديميرل السيطرة على أوضاع البلاد الأمنية مما أدى إلى الايعاز إلى الجيش وتوكيله مهمة حفظ أمن البلاد.

أصبح الطريق سالكاً لقيادة الجيش التركي للوصول إلى سدة الحكم بعد ان تهيأت الظروف المناسبة لهم بتنفيذ الانقلاب العسكري في عام 1980 وهو الانقلاب العسكري الثالث في تاريخ تركيا المعاصر. وكان من أبرز تداعياته حظر نشاط جميع الأحزاب السياسية العاملة في البلاد<sup>(1591)</sup>. ومن ثم القيام بحملة لاعتقال أهم قيادات تلك الأحزاب وتقديمهم للمحاكمة. وكان من ضمن الأحزاب التي فرض عليها الحظر حزب السلامة الوطني والذي تم اعتقال زعيمه نجم الدين أربكان التي وجهت اتهامات عديدة له كان من أبرزها استغلاله للدين بصفته زعيماً للحزب والذي يعدّ مخالفاً لمبادئ العلمانية في البلاد<sup>(1592)</sup>. وعلى اثر ذلك تم ايداعه في السجن ومن ثم الاعلان رسمياً عن نهاية عمل ونشاط حزب السلامة الوطني في الساحة السياسية في تركيا.

#### الخاتمة

يتضح مما سبق أن دور حزب السلامة الوطني في العمل السياسي في تركيا 1972-1980 اتسم بزيادة نزوجه في تعامله مع المؤسسة العسكرية التركية رغم تأكيد الحزب في مناهجه ومبادئه على اعطاء الاخلاق الدينية والمواقف المعنوية الأولية في أفكاره التي يؤمن بها مع الاعتراف بأن النظام العلماني يوفر مناخاً ملائماً لحرية الفكر والضمير. وهذا بحد ذاته يمكن اعتباره خطوة متقدمة خطاها زعيم الحزب عن خطوته الأولى بتأسيسه لحزب النظام الوطني. إلا أنه وبالرغم من ذلك لم يشفع له بأن تم حظره وحله من قبل المؤسسة العسكرية بعد أن ازدادت شعبيته بين أوساط الشعب المختلفة.

(1587) المصدر نفسه.

(1588) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص211.

(1589) المصدر نفسه.

(1590) ومن أبرزها العاصمة انقرة واستانبول وازمير.

(1591) محمد نور الدين، المصدر السابق، ص90.

(1592) للمزيد من المعلومات عن الاتهامات التي تم توجيهها إلى نجم الدين أربكان ينظر: منصور عبد الحكيم، المصدر السابق، ص135 ادريس

بووانو، المصدر السابق، ص31.

## قائمة المصادر

## أولاً: الوثائق غير المنشورة:

1. التقرير الصحفي لسفارة الجمهورية العراقية في انقرة، الدائرة الصحفية، 1980.
2. النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني التركي، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة (المنحل)، بغداد، د.ت.

## ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. علاء طه ياسين، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا 1884-1973، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006.
2. نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1980 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002.
3. وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي 1960-1980، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988.
4. يسرى محمد عبيد حمزة، تركيا والمجموعة الاقتصادية الاوروبية دراسة تاريخية في مسيرة الانضمام 1960-1980، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، 2019.

## ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:

1. إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا (تركيا المعاصرة)، الموصل، 1987.
2. أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. \_\_\_\_\_، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، 1981.
4. \_\_\_\_\_، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945-1980، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989.
5. ادريس بووانو، اسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد، البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات، مؤسسة الرسالة الإسلامية، د.م، 2005.
6. اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بنغازي، 2013.
7. أنور الجندي، يقظة الإسلام في تركيا، دار الأنصار، القاهرة، 1979.
8. تركز الكسان، حزب السلامة الوطني في تركيا، في كتاب الإسلام والسياسة في الشرق الأوسط الحديث، بغداد، 1984.
9. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
10. بولند اجاويد ودوره في السياسة التركية، دار غيداء، الاردن، 2017.
11. حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2002.
12. خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، العارف للمطبوعات، ط2، بيروت، 2015.
13. رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، القاهرة، 1999.
14. رعد عبد الجليل مصطفى، العنف السياسي في تركيا دراسة في الأسباب الظاهرة، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسية رقم (123).
15. سيار الجميل، العرب والأترك الانبعاث والتحديث من العثمنا إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
16. صباح الدين اوجار، أربكان والرفاه الإسلامي، ترجمة: الصمصافي، أحمد المرسي، التراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
17. صلاح سعد الله، المسألة الكردية في تركيا، مطبعة شفيق، بغداد، 1991.

18. طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة دراسة في الفكر والممارسة، القاهرة، 2001.
19. طلال يونس الجليلي، العنف السياسي في تركيا بين التنظيمات الإسلامية والحركة الدينية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسية رقم (36).
20. عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر 1918-1980 في كتاب (تركيا المعاصرة)، الموصل، 1978.
21. علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010.
22. علي محافظة، تركيا بين الكمالية والأردوغانية 1919-2014، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 2015.
23. علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004.
24. فيروز أحمد، صنع في تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي وحمد حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، 2000.
25. فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1993.
26. كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة صراع الإسلام والعلمانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.
27. لوسيل ديليو بنفنسر، أزمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة: حسن نعمة سعدون، بغداد، د.ت.
28. محمد حرب عبد الحميد وآخرون، المعالم الرئيسية التاريخية والأسس الفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا، في ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، الرياض، 1985.
29. محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، 1997.
30. مصطفى محمد الطحان، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، ط1، برلين، 1985.
31. منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2012.
32. منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة إلى الحداثة من أتاتورك إلى اردوغان، دار الكتاب العربي، ط1، دمشق، 2013.
33. نوبار هوفسبيان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1985.
34. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين 1950-2000، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2006.
35. يوسف إبراهيم الجهماني وسالار أوسي، تركيا وسوريا، دار حوران للطباعة والنشر، ط1، دمشق، 1999.
36. يوسف إبراهيم الجهماني، أتاتورية القرن العشرين، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 2000.

#### رابعاً: الكتب الأجنبية:

1. Gareth Jenkins, Political Islam in Turkey, Palgrave Macmillan, New York, 2008.
2. John Chipman, internal and External challenge, Atlantic for international Affairs, London and New York, 1988.
3. Talip Kucukcan, State Islam and Religious Liberty in Modern Turkey: Reconfiguration of Religion in the Public sphere, Meria, 31 may, 2003.
4. Turkey Alamane 1979 Turkish Daily News Publication, Ankara, 1979.
5. Turkiye Cuhariyeti Anayasasi 1961, Kurucu mecliste Kabul tarihi 27/5/1961 halkoyuna sunulmak uzere tasaribib resmi Gazeteile.
6. Wiker walter, The Turkish Revolution 1960-1961 Aspect of Military Politics, The Brood is Situation, Washington, 1963.

#### خامساً: البحوث المنشورة:

1. جابر رزق، حزب السلامة ونجم الدين أربكان، مجلة العودة، العدد15، الرياض، 1977.

2. حزب السلامة القومي إلى أين، مجلة المجتمع، العدد323 السنة السابعة، الكويت، 1974.
3. السيد أحمد تركي، الاحزاب العلمانية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد131، السنة الرابعة والثلاثون، مصر، كانون الثاني 1988.
4. عبد الله بوحמיד، تركيا كيف الخلاص، مجلة المجتمع، العدد492، السنة الحادية عشرة، الكويت، 1980.
5. عماد نعمة العبادي، العلاقات التركية الإسرائيلية 1948-1980 دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد103، المجلد25، آذار 2019.
6. عوني عبد الرحمن السباعي، تركيا بين التوجه العلماني والانبعث الإسلامي، مجلة شؤون اجتماعية، العدد56 سلسلة 14، الإمارات العربية المتحدة، 1997.
7. محمد حرب عبد الحميد، آلية الحركة الإسلامية، مجلة السياسة الدولية، العدد131، السنة الرابعة والثلاثون، مصر، كانون الثاني 1988.

سادساً: القواميس والموسوعات العربية:

- العربية:

1. أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
2. الموسوعة العربية للدساتير العالمية، الجمهورية العربية المتحدة، مجلس الأمة الإدارة العامة للتشريع والفتوى، القاهرة، 1966.

- الأجنبية:

1. Encyclopedia Britanica.vol.15, chicago, 1973.
2. Turkiya A ncsiklpedisi. Gilt3. Ankara, 1970.

سابعاً: شبكة المعلومات الدولية:

- 1.www.Islam,online.com,2007.
- زياد أبو غنيمة، من هندسة محركات الديزل إلى هندسة الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا.
- 2.https://www.light-dark.net.
- مكاربوس الثالث... أول رئيس لقبيرص - صوت المسيحي.
- 3.https://www.light-dark.net.